

خلال اللقاء الموسع الذي نظّمته دائرة المنظمات الجماهيرية

المنظمات المدنية تحذر «المشترك» من الدعوة للفوضى

برعاية الأخ المناضل عبديره منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام نظم القطاع التنظيمي «دائرة المنظمات الجماهيرية» بالمؤتمر الشعبي العام صباح أمس بمعهد الميثاق لقاءً موسعاً مع قيادات منظمات المجتمع المدني حضره الأستاذ صادق أمين أبوراس الأمين العام المساعد والدكتور أحمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد لقطاع الإعلام والثقافة والفكر والدكتورة أمة الرزاق حَمْد الأمين العام المساعد لقطاع المرأة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، وحافظ فاخر معياد عضو الأمانة العامة، وطه حسين الهمداني رئيس دائرة المنظمات الجماهيرية عضو الأمانة العامة للمؤتمر وعدد من أعضاء الأمانة العامة واللجنة الدائمة.



«الميثاق» - عبد الكريم المدي



أبوراس: اللقاء يعد إحدى حلقات التواصل بين المؤتمر والمنظمات المدنية

الهمداني: نقدر دور المنظمات المدنية في ترسيخ قيم الولاء الوطني

خلقة، لكن في الأخير أي فوضى في مصر أو في أي بلد عربي لا تعني المزيد من التفتت الذي يصب في مصلحة إسرائيل... مشيراً إلى أن أحزاب المعارضة تريد الآن أن يجروا اليمن لهذه الفوضى.. وقد دعا المسيرة كبرى يوم الخميس القادم سموها بـ«مسيرة الغضب» في الوقت الذي ندوهم فيه للحوار: تعالوا معنا لطاولة الحوار الوطني.. تعالوا نهدي.. تعالوا نتحاور.. تعالوا نتفق على ماذا تريدون في الدستور..!!

مفلسون

وقال بن دغر إذا كنت غير موافق على مقترحاتي في التعديلات الدستورية قدم يا أخي في مجلس النواب تصورك وماذا تريد، وإذا لم ترد أن تقدم في المجلس قدم ذلك للمجتمع، قل أنا لست مع النظام الرئاسي الذي يكرسه أو يدعوه المؤتمر الشعبي العام... وأنتك مع نظام برلماني.. قدموا ما ترون أنه مخرج لمشكلات يعاني منها الوطن أو سيعاني منها وتعالوا نناقشه معاً.. أما أن تخرجوا إلى الشارع.. فهذه هي الورقة الأخيرة التي ستلعبون بها.. وبعد هذا بعد خروجكم إلى الشارع.. ماذا ستمارسون من ديمقراطية؟ ماذا ستمارسون من عمل سياسي؟

وتابع قائلاً: الذي يجري الآن أو الذي يجري التحضير له خطر ونحن لا نريد أن نخيفكم ولكن نريدكم أن تتعاملوا مع هذا الموقف بقدر كبير من الحكمة والاعتدال والثبات، بمعنى نحن مع الإصلاحات بصراحة، ومن قال لكم إن المؤتمر الشعبي العام يتأخر في إصلاح الأوضاع وتحسين مطالب الناس فهذا غلطان، لأننا مع الإصلاحات والدستور هو بصراحة حزمة إصلاحات كبيرة، سواء كان فيما يتعلق بالتشريع أو ما يتعلق بالحكم المحلي، هم يطرحون ثلاثة سقوف يطرحون حكماً مالياً، وهذا يتجه له الإصلاح، ويطرحون فدرالية بين مجموعة أقاليم وهذا تدعو له قوى وطنية في المشترك، وهناك قوى متطرفة تدعو لفدرالية بين شطرين، بمعنى النهاية للانفصال.

عقلاء المشترك

مشيراً إلى أن إخوة في المشترك عقلاء فما طرحوا فكرة الفيدرالية بين شطرين.. ومع علمهم بأن أطروحاتهم لن تخدم إلا قوى الانفصال والقوى المتمردة على الثورة والجمهورية، ولهذا السبب - كما قال الأمين العام المساعد: أتم في منظمات المجتمع المدني مدعوون إلى جانب المؤتمر الشعبي العام وكل القوى الخيرة إلى جانب كل القوى الوحدوية والديمقراطية العاقلة، معنيون الآن بالعمل على استقرار المجتمع وهدوئه.

وقال بن دغر: الرئيس يقول: لسنا ضد الحوار ولا ضد النقاش ولا ضد طرح الرؤى والتوافقات لما فيه المصلحة العامة، أما أن تدعو لتهييج الشارع والفوضى وتحريض الناس على المؤتمر الشعبي العام، فعلي عبدالله صالح ليس زين العابدين بن علي، ويجب أن يفهم الجميع أنه لولا علي عبدالله صالح ما قامت الوحدة.. أنا كنت في قيادة الاشتراكي في هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى أعرف ماذا جرى وكيف تعاملنا مع موضوع الوحدة..

وأضاف: أنا أقول لكم: لقد عمل الرئيس علي عبدالله صالح ما لم يعمل أي قائد يمني.. علي عبدالله صالح جاء من بين صفوف الناس ومن بين أهم مؤسسة وطنية هي الجيش، وضبط وضعا كان مضطرباً في المحافظات الشمالية، ثم فتح حواراً مع جنوب الوطن، ثم وحد البلد، وما هو يصون وحدته.. إذا فعلي عبدالله صالح مش أي زعيم عربي..

قيم الولاء

إلى ذلك أكد الأستاذ طه حسين الهمداني رئيس دائرة المنظمات الجماهيرية عضو الأمانة العامة بالمؤتمر على ضرورة تضامير جميع الجهود حول مختلف القضايا الراهنة التي تتطلب التماسك والتنسيق والتفاعل بين جميع قوى المجتمع وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني، وقال في كلمته الترحيبية التي ألقاها في مستهل اللقاء: نقدر تقديراً عالياً أدوار منظمات المجتمع المدني النبيلة والشريفة ذات المنطلقات الوطنية سواء في حفاظها وتمسكها بالتوابت الوطنية أو ترسيخ قيم الولاء والانتماء للوطن أو ما يتعلق بشراكتها مع الحكومة في معالجة قضاياها وحقوق منتهسبها بصورة هادئة وعقلانية، ودورها في مناهضة ظواهر التخريب والإرهاب والنزعات المنطقية والفئوية والسلالية.

بن دغر: مجتمعنا مسلح والمدنية في حدها الأدنى



النوع، كما نريد أن يقدم مثل هكذا حوار رؤياً لفخامة الأخ رئيس الجمهورية واللجنة العامة.. ماذا يجب أن نعمل في المرحلة القادمة؟ كيف سندبر البلد فيها؟

نزاهة

لافتاً إلى أننا نتأثر بما يجري من حولنا في الوطن العربي.. فهذا - كما قال - يؤثر علينا.. وتساءل قائلاً: لكن هل نحن مقصرون في المؤتمر الشعبي العام فيما يتعلق بالحوار؟ أقول لكم بصدق: إن الأخوة في اللقاء المشترك هم الذين تهربوا من الحوار ومن اتفاق فبراير ٢٠٠٩م.. تهربوا أولاً بتحويل هذه العبارة التي ذكرها الشيخ صادق أمين أبوراس في كلمته وهي أنهم يريدون تهيئة الأجواء السياسية للحوار واتفاق فبراير يقول تهيئة الأجواء السياسية لإجراء انتخابات حرة ومباشرة.. وأضاف: في الحقيقة كنت أعتقد أن الأخوة في المشترك سيمسكون بنا من هذه النقطة بالذات ويقولون: نحن نريد مثلاً: أن ننقي ونراجع السجل الانتخابي.. نريد أن نتأكد أن اللجان حرة ونزيهة أو نتفق على شكل اللجان من عندنا وعندكم.. أو يقولون أيضاً: نريد أن نؤمّن إعلاماً محايداً، أو يحدون الوظيفة العامة والأجهزة الأمنية وهذا من قههم.. لكن للأسف الشديد ذهبوا يطرحون مفهوم تهيئة الحوار السياسي، وعندما سألناهم في المؤتمر الشعبي العام: ماذا تصفون بتهيئة الحوار السياسي؟ قالوا: نريدكم أن توقفوا الحرب

الفاقدون في المشترك أصبحوا ملياريديرات

قادة المجتمع المدني يتحملون مسؤولية صيانة الشرعية

المعارضة من أغتني الكثير منهم؟ وكيف أصبحوا مليارديرات وهم في المعارضة.. يقترض - كما يدعون - أنهم يكونون فقراء..!!

حملة تضليل

وقال: دعونا من الإعلام الذي يوجه ضد المؤتمر الشعبي العام وضد توجهاته الوطنية وضد قيادة المؤتمر.. ومع كل هذا قلنا ونقول وسنقول: إذا كانت هناك قضايا تستحق المناقشة فنحن في المؤتمر جاهزون للمناقشة الآن وليس غداً. أصدرنا يوم الجمعة بياناً في اللجنة العامة وكان يوم الجمعة، لكن جاء الأخ الرئيس وقال: لا يجوز أن نسمي الأيام بسمياتها، ولكن نسميها بواقعتها.. تعالوا نجتمع، فاجتمعنا، وقلنا: يا أخوان نحن مع الحوار مع الهدوء.. اليمن ليست تونس وليست مصر، يجب أن تتركوا أنهم هناك يتظاهرون بمئات الآلاف ولا يخرج واحد منهم ببندق واحد..! أما نحن فمجتمعنا مسلح والمدنية في حدها الأدنى..

وخطب الدكتور بن دغر قادة منظمات المجتمع المدني قائلاً: أقول لكم أيها الأخوة القادة والطلبة المهمة يجب أن تكونوا أكثر الناس حرصاً على الحوار ولكن حرصاً في نفس الوقت على أن تصونوا الشرعية وأن تصونوا الهدوء والاستقرار في المجتمع وأن تبعثوا رسائل لنا في المؤتمر وللأخوين الذين يدعون إلى التطرف وإلى الفوضى.. وأحياناً يسمونها بـ«الفوضى الخلاقة» وأقول لكم: هذه المصطلحات ليست عربية وليست إسلامية وليست من تقاليدنا وأبوتنا جيداً في هذه المصطلحات والبحث فيها سيصلنا لمصالح كبرى، لدول كبرى ومنها إسرائيل التي تريد الفوضى.. سموها خلاقة أو غير

في صعدة، لأنه في ذلك الوقت كانت تدور الحرب السادسة مازالت مشتتة في بعض مناطق محافظة صعدة.. ونحن نقول لهم: هل نحن أخذنا السلاح وذهبنا نحارب الحوثيين أم الحوثيون هم الذين أخذوا السلاح وأخذوا يهاجمون الدولة وينتزع منها سلطانتها ووجودها بشر عبثية من منطقة لمنطقة ومن مديرية لمديرية.

مؤكد بأنهم شددوا وعملوا على هذه المسألة.. يجب أن لا تشوش على المواطنين وتضللهم ويبدو لهم الأمر وكأن الدولة هي المعتدية.. مشيراً إلى أن الدولة في الحقيقة هي المعتدي عليها.. والمؤسسات الرسمية والشعبية وكل المواطنين معتدي عليهم في صعدة.

حلول المشكلة

وقال الدكتور بن دغر: أكدنا مراراً ونؤكد اليوم وغداً أننا لسنا مع حل المشكلة في صعدة بالسلاح وهذه المسألة ننظر إليها بموضوعية.. نحن مع حلول لمشكلة صعدة.. حلولا اجتماعية وسياسية تؤدي إلى أن يأتي الحوثي، أو من يمثله وغيرهم ويبارسون قههم الدستوري والانتخابي، ولن نرفض أبداً إذا أصبحت مناطق صعدة في يوم ما وقد صوتت عبر صناديق الاقتراع للحوثي ولا حتى يصبح محافظ صعدة عبر الاقتراع حوثياً.. نحن لا نمانع أبداً.. ولكن في إطار الشرعية والدستور.. أما الخروج عن الدولة والشرعية فهذه المسألة لا يمكن لأي أحد يملك قليلاً من العقل القبول به.. مضيفاً بأنه إذا سمح للحوثي الخروج عن الدولة سيخرج المبريون ويقولون: نحن نريد أيضاً نسيطر على المناطق التي نتواجد فيها. وأضاف: قلنا لهم: وقلنا للعالم والجميع يعلم أيضاً: إن ما تقوم به عناصر ما تسمى بـ«الحرك»

وقد خصص اللقاء لمناقشة تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في أوساط المجتمع وتقديم رؤاها حول عدد من القضايا الوطنية إلى جانب الاستماع من قبل القيادات المؤتمرية لهوموم هذه المنظمات.. كما تم الاتفاق على تشكيل مجلس التنسيق بين المنظمات المدنية يتولى الإعداد والتنسيق فيما بينها للقيام بالأنشطة والفعاليات على مستوى الساحة الوطنية والتصدي لمحاولات إشاعة الفوضى وثقافة الكراهية والمناطقية وذلك من خلال مجموعة الأهداف والآليات المقدمة في ورقة عمل وزعت على المشاركين والتي أعدها الأخ طه حسين الهمداني رئيس دائرة المنظمات الجماهيرية في المؤتمر.

وفي اللقاء ألقى الأستاذ صادق أمين أبوراس الأمين العام المساعد للقطاع التنظيمي كلمة قال فيها: إن هذا اللقاء يعد إحدى حلقات الاتصال الدائمة والمستمرة بين المؤتمر الشعبي العام ومنظمات المجتمع المدني ترسيخاً لعلاقة تتسم بالتعاون والتكامل والمساندة المتبادلة من أجل تعزيز الدور المستقل والفاعل المنطاب بهذه المنظمات التي يعول عليها في تحقيق الأهداف المهنية والوطنية والديمقراطية المنتظرة.. مؤكداً أن حساسية المرحلة الراهنة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي تستلزم من الجميع الوقوف في صف واحد لحماية المكاسب والإنجازات الوطنية والدفاع عنها تحقيقاً للمصلحة العليا للوطن.

وأضاف ومثل هذه الأهداف الوطنية الكبرى لا تتحقق إلا بتكامل جهود المنظومة الديمقراطية مؤسسات وأحزاباً ومنظمات مجتمع مدني بصورة متناغمة ومتعاونة تنهض ببرامج وأنشطة وطنية تنطلق من أولويات المرحلة وتعتبر عن حاجات المجتمع وتطلعاته وتأخذ في الاعتبار مصالح

كل فئات وشرائح المجتمع وتكويناته. وقال: إن التغيير الصادق في حاجات المجتمع والأولويات الوطنية لا يمكن أن يتم خارج المؤسسات والمراجعات الديمقراطية التي ترسخ هذا البناء الديمقراطي المدني المثمن.

مرجعية المؤسسات

وأضاف: إن أية رغبة يعبر عنها خارج المنظومة الديمقراطية ودولة المؤسسات تضع الوطن أمام خيارات خطيرة لا تصب باتجاه الاستقرار والسلام الاجتماعي، وهو ما يكرسه من مسؤولية منظمات المجتمع المدني في ترسيخ قيم السلام الاجتماعي والمجتمعي، والإخاء، والتسامح، والتعاون، والتكافل، وتكريس قيم الممارسة الديمقراطية ومرجعية المؤسسات والتنسيق بالمرجعية الدستورية والقانونية.. وفي المقابل تتحمل مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية مناهضة القيم السلبية التي تدفع باتجاه تزييق المجتمع من خلال التحريض المنطقي وبث ثقافة الكراهية بين أبناء المجتمع والتعب والتخريض على العنف، ومظاهر التطرف والتخريب والإرهاب ومحاولات تقويض الأمن والاستقرار وعرقلته التسمية.

وفيما يخص إجراءات تجسين أوضاع موظفي الدولة والمواطنين عموماً والتي اتخذتها القيادة السياسية موجهة الحكومة بتبنّيها قال: وما الخطوات والقرارات والتوجهات التي اتخذها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام بشأن تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وزيادة الأجور، وتخفيض ضريبة ذوي الدخل المحدود ومكافحة الفساد، وتطوير الأداء الإداري والمالي المركزي والمحلي، التعبير جاد وصادق عن تطلعات الجماهير وتأكيد على قرب القيادة السياسية من الشعب، واستيعابها لمطالب وحاجات وأولويات الشعب والوطن.

واجبات المرحلة

مؤكداً أن واجبات المرحلة الراهنة تستلزم أن تكون أكثر انفتاحاً على بعضنا وعلى أطراف العمل السياسي والاجتماعي والثقافي باتجاه التغلب على الصعاب الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق إصلاحات في المنظومة السياسية والاقتصادية والإدارية والتنمية من خلال إثراء النقاش حول اتجاهات التعديلات الدستورية التي تهيء إلى:

- تطوير المؤسسات التشريعية وتعزيز دورها الرقابي والتشريعي.
- تمكين المرأة من المشاركة السياسية في المؤسسات التشريعية والسياسية.
- تطوير الحكم المحلي وتحقيق اللامركزية المالية والإدارية.
- تطوير العملية الديمقراطية وتحديث الآليات الديمقراطية والانتخابية.

من جانبه قال الدكتور أحمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد في كلمته: نحن في المؤتمر الشعبي العام نسمح باهتمام لاحتضاركم ويهتماً أن نسمعها سواء أكانت ترخيصاً أم لا ترخيصاً، لأنه كيف لنا أن نفهم العمل السياسي والجماهيري إذا لم نقبل الاختلاف والنقد فيما بيننا وأوجهات النظر؛ لكن علينا أن نأخذ ونعطي معكم في بعض الأمور.. ونحن نقول: أيضاً ليس هناك بديل للحوار يصدق!

مشيراً إلى أن المؤتمر يؤيد الحوار أياً كان ويؤيد الحوار مع قادة منظمات المجتمع المدني وبعض الوزراء في الحكومة سيما الذي يرتبط مباشرة بقضايا وهموم الناس وتحديداً وزارات العمل والخدمة المدنية والتربية والصحة والمالية. وقال: كما يؤيد المؤتمر أن يكون من بين هؤلاء قادة منظمات المجتمع المدني أعضاء في الحكومة في وزارات: الداخلية، الخدمة، القضاء، ونفضل حواراً وتفاعلاً وشراكة راقية من هذا

ماذا تريد قيادات في المشترك من اليمن؟

عبدالفتاح الأزهرى

تظل الحقيقة الناصعة في المقولة التاريخية: «إذا لم تستخ فاصنع ما تشاء» والتي تنطبق تماماً على أحزاب اللقاء المشترك وتحديداً

في قياداتها المريضة التي أصابها الخرف والهذال، والتي تخرج علينا اليوم - كعادتها دائماً - إلى قلب الحقائق وتزييف المعطيات والوقائع بشكل غبي متخلف حتى وإن كان ذلك ضد مصلحة الوطن والشعب، وهي تحاول اليوم وعلى نحو رخيص توظيف ما حدث ويحدث في بعض الدول العربية واسقاطه على الشأن الداخلي اليمني في محاولة جديدة بانسنة ويانسنة منها لبث البغضاء والشحناء وإثارة الفتنة وأشغال الحرائق في الوطن ومقدراته ومكتسباته وثوابته العليا. ونقولها بمنتهى الوضوح والصرامة ودون مواربة أو تزييف أو استغلال رخيص للأحداث، إن ما حدث في تونس الشقيقة وما حدث ويحدث في الشقيقة الكبرى مصر، هو بكل المقاييس والأعتبارات شأن داخلي يخص تلك الدول وشعوبها ولا يجب علينا على الإطلاق استغلال تلك الأحداث والظروف في تلك البلدان في اتجاهات الشأن الداخلي اليمني، ذلك أولاً من باب اللياقة والأدب واحترام الحدود والمواثيق الدولية والعربية التي اقرت حقوق كل دولة في شأنها الداخلي، وهي المبادئ الدبلوماسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية لليمن والمتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ورفض أي تدخل أو شؤونها الداخلية من أي دولة كانت كبيرة أو صغيرة شقيقة أو صديقة، وهي المبادئ والقيم العربية والدولية التي لا تعرفها ولا تفهمها حتى اللحظة قيادات في اللقاء المشترك، تماماً مثل غبايتها وعدم فهمها لكل الأمور السياسية بما فيها الدبلوماسية بين الدول والشعوب والأمم.

ورغم ذلك وإذا ما ركزنا على شأننا اليمني الداخلي سنجد أن المعطيات عندنا تفوق في إيجابياتها الكثير من الدول في محيطنا الإقليمي والعربي.. ذلك ما يتأكد تماماً من خلال النظام الديمقراطي الذي اختاره أبناء اليمن الثامن والعشرين من مايو ١٩٩٠م نهجا وسلموكا للحكم والتداول السلمي للسلطة.. وهنا يكمن الفارق.

عندنا في اليمن المؤتمر الشعبي العام صاحب الأغلبية التي وضعت قائده على قمة هرم السلطة وأعطته الأغلبية البرلمانية التي منحتة الحق في تشكيل الحكومة، لكنه ورغم تلك المعطيات أثر لا يأخذ حقه كاملاً في الأفراد بالسلطة وإدارة شؤون البلاد، بل عمل على إرساء مبادئ ديمقراطية تقوم على أساس توسيع المشاركة الشعبية ومساعدة الأحزاب الأخرى بما فيها أحزاب «اللقاء المشترك» ومن أجل تقديم نفسها للشعب ولعمل السياسي الأوسع مع المؤتمر، لكن كان سلوكها وممارساتها على عكس تلك التوجهات بل على عكس أي توجهات لأحزاب معارضة في أي تجربة ديمقراطية متقدمة أو ناشئة كانت. تلك الممارسات السيئة لأحزاب اللقاء

المشترك، والتي نأت وبعدهت بها عن الجماهير وبنض الشارع قادتها إلى أن ترفض وبشكل غريب كل الفرص والتنازلات التي قدمها المؤتمر لها على طبق من ذهب، حيث رفضوا كل فرص الحوار وهم في أشد الحاجة له، كما رفضوا بإصرار التعديلات الدستورية المقترحة رغم أنهم من أكثر الأطراف السياسية حاجة لها، ثم كان تلاميذهم الأكبر ومازال في رفض الاستحقاق الانتخابي القادم، ليقدّموا بذلك أغرب نموذج لأي معارضة في العلم وهم يرفضون الانتخابات وبشدة ويعلمون بجهل غريب على تعطيلها وتأجيلها، فضلاً عن تضلهم وتراجهم عن كل الاتفاقات التي كان المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني طرفاً فيها، وجميعها تصب في خدمة مصالحهم الشخصية، بدءاً من اتفاق يونيو ٢٠٠٦م - قبل الانتخابات الرئاسية والمحلية - ثم اتفاق فبراير ٢٠٠٩م فالمحضر التنفيذي لاتفاق فبراير الموقع في ١٧ يوليو ٢٠١٠م والتي جميعها هي في الأصل اتفاقات سياسية تمت داخل الأطر الشرعية والدستورية..

بل فوق هذا وذلك فإن أحزاب اللقاء المشترك قدمت أسوأ نموذج للأحزاب المعارضة في المنطقة وبين الديمقراطيات الناشئة وهي ترفض ترضى المبادرة التي تقدم بها المؤتمر الشعبي العام بدفوعتها إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية للإشراف على الانتخابات القادمة وتسيير الأمور خلال تلك المرحلة حقيقة ما زال الشارع وجماهير الشعب اليمني تتساءل وبشكل جدي وملح..

ماذا تريد بالضبط أحزاب «اللقاء المشترك» من الشعب ومن الوطن ومن المؤتمر ومن نفسها قبل أي شيء آخر؟